

الاقتصاد وأداء حكومة قنديل.. تقييم ودروس

أ. عمر الشنيطي (*)

أ. غيداء يحيى (**)

توجهات سياسية أو تعصبات لأي فريق، من خلال إلقاء نظرة عامة على وضع الاقتصاد المصري قبل الثورة وأهم التحديات التي واجهت الحكومة ثم عرض الإنجازات التي حققتها الحكومة خلال مدتها وكذلك الإخفاقات، وننتهي بالدروس المستفادة من هذه التجربة وما يمكن أن نتعلمه منها.

أولاً: نظرة عامة على مؤشرات الاقتصاد المصري منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى تولي محمد مرسي الحكم؛

تميزت فترة حكم مبارك بالنمو مع عدم المساواة، الأمر الذي كان أحد البواعث الرئيسية لقيام ثورة ٢٥ يناير؛ حيث مرت مصر -خاصة في العقد الأخير من حكم مبارك- بفترة عصيبة استشرى فيها الفساد والذي أدى بدوره إلى تردي الأوضاع الاقتصادية للمواطن. فالاثناان وجهان لعملة واحدة؛ لأن السبب الرئيسي لتردي الأوضاع الاقتصادية هو الفساد وتكدس الثروات في طبقة معينة من المجتمع، فالشعب كان يمكن أن يسكت عن سوء الأحوال الاقتصادية إذا كانت مصر دولة فقيرة ولا تحقق دخلاً ولكن إحساس المواطن المصري بالفقر والظلم في وقت يرى فيه تحسن الاقتصاد المحلي وارتفاع معدلات النمو وزيادة مظاهر الثراء بشكل مفرغ إلى جانب ارتفاع معدلات التضخم جعلته يثور لأن كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع الأسعار وتهميش قاعدة عريضة من محدودي الدخل وتراكم الخريجين الذين لا يجدون وظائف على الرغم من

مقدمة:



قامت ثورة ٢٥ يناير تنادي بثلاثة مطالب أساسية وهي «عيش، حرية، عدالة اجتماعية». وفي أول انتخابات رئاسية حقيقية تبارى المرشحون في عرض برامجهم الانتخابية وخططهم السياسية والاقتصادية التي ستحقق أهداف هذه الثورة العظيمة. فانطلقت الوعود الانتخابية الرنانة التي تشحن الملايين وتمنيهم بالحياة الآمنة الهادئة الكريمة بعد أن عانوا على مر السنوات الظلم والتهميش والفقر. لذلك قاموا بإعطاء أصواتهم لمن وجدوا في وعوده ما يحقق آمالهم.

فاز الرئيس السابق محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية ليصبح أول رئيس مدني منتخب، بعد أن اقتنع الكثير من الناس بمشروع النهضة الذي قدّمه والذي وعد فيه بالاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي ويجذب الاستثمارات التي تقدر بمليارات الدولارات والتي ستقضي معها على البطالة والفقر وهو ما سيعيد مصر للصدارة من جديد. وبعد أن انتهت المعركة الانتخابية وحُسم الفائز، جاء وقت العمل لإثبات تلك الوعود الرنانة وتجسيدها على أرض الواقع من خلال حكومة قوية وإدارة رشيدة لتعبر بمصر إلى بر الأمان.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم أداء حكومة الدكتور هشام قنديل خلال عام بشكل موضوعي وحيادي بعيداً عن أي

(*) المدير التنفيذي لمجموعة مالتيليز للاستثمار.

(**) باحثة اقتصادية بمجموعة مالتيليز للاستثمار.

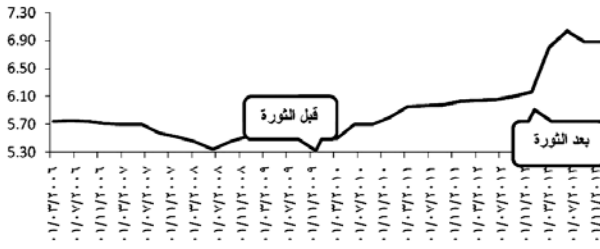
صافي الدين العام للحكومة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي



إجمالي الدين الخارجي بالمليار دولار



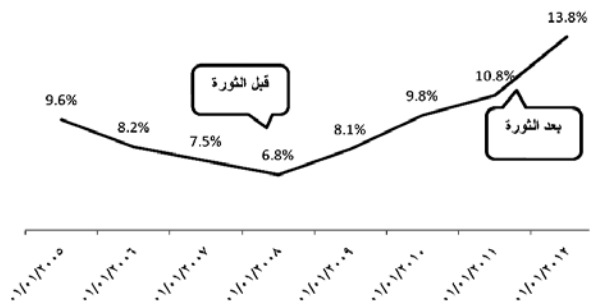
سعر صرف الجنية المصري أمام الدولار



نسبة إجمالي الدعم من الموازنة



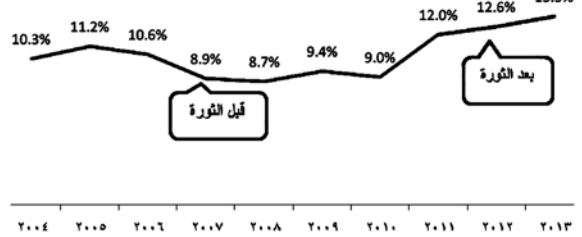
عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



استثمارهم الطويل في التعليم وتنمية مهاراتهم لكن من دون جدوى، ذلك كان نتيجة أن الخلل الرئيسي كان دعم القطاع الخاص دون الحصول على مقابل لصالح البلد، لذلك كان الاقتصاد ينمو دون زيادة معدلات التوظيف⁽¹⁾.

وبعد أن قامت الثورة لم يتحسن الوضع الاقتصادي لكنه تردى بصورة أكبر خاصة في المرحلة الانتقالية بسبب تباطؤ الإنتاج والانفلات الأمني والاضطرابات السياسية؛ حيث تميزت فترة حكم المجلس العسكري بالتحفظ الشديد في اتخاذ القرارات الضرورية للتواكب مع الفترة الحرجة التي جاءت بعد الثورة خوفاً من رد الفعل الثوري لقرارات الإصلاح الاقتصادي. وقد أدى هذا التحفظ الشديد إلى الضغط على مؤشرات الاقتصاد المختلفة وكان من مظاهر ذلك الانخفاض الشديد في احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي من نحو ٣٦ مليار دولار مع بداية الثورة إلى نحو ١٥ مليار دولار مع تسليم السلطة للدكتور مرسي. تزامن ذلك مع انخفاض شديد في الاستثمار الأجنبي وزيادة فادحة في عجز الموازنة. كل هذه العوامل ساعدت على انخفاض مؤشرات الاقتصاد الكلية كما هو موضح في الرسوم البيانية اللاحقة.

معدلات البطالة



معدلات التضخم



معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: البنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الواردات السلعية، والذي وصل في نهاية عام ٢٠١٠ إلى ٣٦ مليار دولار^(٤).

التحديات السابقة أثرت بالسلب على هيكل الإنفاق العام، وزيادة الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية إلى نحو ٣٢٪ من إجمالي الإنفاق في الموازنة العامة للدولة، ويأتي في الترتيب الثاني الأجور وتعويضات العاملين والتي تصل إلى نحو ٢٦٪ وخدمة الدين بنسبة ٢٦٪، فيما ألفت بظلالها السيئة على معدلات التشغيل، والبطالة، حيث ارتفعت نسبة البطالة إلى ١٢٪^(٥)، بينما مثل الفقر الخطر الأساسي أمام الرئيس «مصري» وحكومته؛ حيث ارتفعت نسبة الفقراء من ١٩,٦٪ في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٥,٢٪ في عام ٢٠١١^(٦).

أخيراً، إن التحدي الأكبر الذي واجه الحكومة هو ذلك المناخ الذي سيطر عليه الاستقطاب والاحتقان وافتقد إلى الإجماع الوطني إلى جانب التحديات المحلية والإقليمية والدولية غير المسبوقة.

هذا بالإضافة إلى ارتفاع سقف التوقعات لدى عموم الناس لأن الشعب المصري ينتظر الكثير عقب قيام ثورة ٢٥ يناير، وتوقع أن يجني الكثير من ثمار الثورة بعد نجاحها في ١١ فبراير ٢٠١١.

ثالثاً: إنجازات الحكومة:

صرح الدكتور هشام قنديل في عدة حوارات أن أساس إعداد خطة حكومته ارتكز على أربعة أهداف: الأول يتمثل في أهداف الثورة التي رفعت شعار «عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية»، والثاني الاتساق بين الأقوال والأفعال، والثالث مشاركة الشعب؛ فقد انتهى العهد الذي يكون فيه الشعب طرفاً سلبياً، ليس فقط في التخطيط بل في التنفيذ أيضاً، والرابع النقد الذاتي، فيجب على الحكومة الاعتراف بالأخطاء، ومعالجة الخطئ بكل شفافية.

وفيما يلي نستعرض أهم ما قامت به الحكومة في مختلف القطاعات خلال فترة عملها:

١- قطاع السياحة:

تم إعادة افتتاح ميناء طابا، زاد عدد السياح من ٧٨٤.٧٢٦ في مارس ٢٠١٢ إلى ١.١١٦.٨٩٢ في مارس ٢٠١٣، بنسبة تغيير ٢٠.٥٪. وقد زادت معدلات السياحة في يونيو ٢٠١٣ بنسبة ١٦.٥٪ مقارنة بالشهر نفسه من عام ٢٠١٢، حسب تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. والجدير بالذكر أن السياحة المصرية ظلت طوال العام الذي تولى فيه الرئيس مرسى تحقق نتائج إيجابية مقارنة بالعام الذي سبقه وإن كانت لم تتعاف بشكل تام^(٧).

أما عن أداء البورصة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير فقد اتسم بالتذبذب الشديد بين الارتفاع والانخفاض بسبب الأوضاع السياسية المضطربة.



المصدر: موقع البورصة المصرية

ثانياً: التحديات الاقتصادية التي واجهت حكومة هشام قنديل:

منذ أن تم الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة وردود الأفعال الدولية والمحلية لم تهدأ؛ حيث بدأ عدد من المؤسسات الدولية تحديد التحديات الاقتصادية الثقيلة التي ستواجه تلك الحكومة وتضع الأولويات والمحاذاير. فمما سبق، نجد أن الاقتصاد المصري مُحمّل بالعديد من المشكلات الاقتصادية والتي أصبح بعضها مزمناً. هذه المشكلات شكلت تحدياً كبيراً أمام حكومة الدكتور هشام قنديل، ولعل من أبرز تلك التحديات انخفاض معدل النمو، تأثراً بهبوط معدلات النمو في القطاعات الرئيسية؛ حيث انخفضت السياحة بنسبة ٣,٢٪، والاتصالات بنسبة ٥,٢٪، والتشييد والبناء بنسبة ٣,٣٪، والصناعات التحويلية بنسبة ٧٪، والزراعة والغابات والصيد بنحو ٩,٢٪، وتجارة الجملة والتجزئة بنحو ٢٪، وذلك في عام ٢٠١٢/٢٠١١.

أما التحدي الثاني فكان في معدل الادخار والاستثمار؛ حيث انخفض معدل الادخار بشكل ملحوظ من ٢١,٩٪ في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٩,٦٪ في عام ٢٠١٢/٢٠١١. إضافة إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر من ١٤٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى ٢,١٪ في عام ٢٠١٢/٢٠١١^(٨).

التحدي الثالث كان عجز الموازنة، فإذا نظرنا إلى الموازنة العامة للدولة، نجد أنها قد حققت عجزاً نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٦,٩٪ مع نهاية عام ٢٠٠٨ وتزايدت نسبة العجز إلى ١٠,٧٪ في عام ٢٠١٢/٢٠١١^(٩).

التحدي الرابع هو انخفاض مصادر الدولة من النقد الأجنبي فيما عدا تحويلات المصريين بالخارج وهو تحدٍ آخر أمام الحكومة، ما أدى إلى انخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى نحو ١٥,٥ مليار دولار لتكفي ٣ أشهر فقط من

- تخصيص المنطقة الصناعية العربية بمدينة بدر لجذب الصناعات السورية المهاجرة لظروف الحرب وتلقي طلبات من أكثر من ٣٠٠ مستثمر سوري للاستثمار في هذه المنطقة أغلبهم في قطاع النسيج، كثيف استخدام العمالة وقليل استخدام للطاقة.

- إطلاق مشروع مصنع جديد، لجذب المصانع الأوروبية المتطورة تكنولوجياً والتي تعاني صعوبات اقتصادية في أوروبا نتيجة الظروف الاقتصادية التي تعصف بالقرارة الأوروبية حالياً، والقيام بعدة جولات أوروبية للترويج لهذا المشروع، أسفرت عن تلقي طلبات من ٢٥ مصنعاً أوروبياً متطوراً للانتقال إلى مصر.

- وضع خطة شاملة للتعامل مع ملف توفير الطاقة للقطاع الصناعي يعتمد على ثلاث محاور: الأول هو تحرير الأسعار للمصانع كثيفة الطاقة واستمرار دعمها للمصانع كثيفة الاستخدام للعمالة، وقد تم البدء بالفعل في تنفيذه. والمحور الثاني هو تخطيط وتجهيز سلسلة الإمداد لاستجلاب بدائل الطاقة مثل الفحم والغاز من الخارج. أما المحور الثالث فهو ربط مخططات النمو الصناعي بالصناعات غير كثيفة الاستخدام للطاقة.

- استكمال المنطقة الصناعية للجلود في منطقة الروبيكي ببدر وتلقي طلبات الراغبين في الانتقال إليها من منطقة المدايح تمهيداً لأن تكون مصر مركزاً عالمياً لهذه الصناعة.

- إنشاء غرفة جديدة للملابس الجاهزة لتطوير هذه الصناعة كثيفة الاستخدام للعمالة والتي تعدت صادراتها المليار دولار وإنشاء المجلس الأعلى للصناعات النسجية لربط جميع حلقات الإنتاج ببعضها بدءاً من زراعة القطن وحتى الحلقات الأخيرة للتصنيع.

- إنشاء العديد من المصانع جديدة النوعية مثل شركة سامسونج التي أنشأت مصنعاً ومركزاً عالمياً للأبحاث في بني سويف وتخطط لتصدير ما يزيد على مليار دولار للخارج. وشركة لوريال الفرنسية التي أنشأت مصنعاً جعلته مركزاً لها للتصدير للشرق الأوسط، بالإضافة إلى العديد من المصانع النوعية التي كانت تحت الدراسة أو الإنشاء مثل مصانع لتصنيع الطائرات والخلايا الشمسية والقطارات.

- تم تشغيل وحل مشكلات ١٣٨ مصنع متعثر نتيجة ظروف ما بعد الثورة عن طريق تقديم دعم فني أو مالي لها من خلال مركز تحديث الصناعة.

- حل العديد من المشكلات التي كانت تعيق تصدير المنتجات المصرية للخارج: مثال مشكلة الفراولة مع الولايات المتحدة والبطاطس مع اليونان ومنتجات الألبان مع العراق.

٢- قطاع الاستثمار:

وفقت الحكومة أوضاع ٤٧ شركة استثمارية كانت معطلة لعدة أسباب ما أدى إلى تعطيل ٤٦ مليار جنيه من الاستثمارات و١٣٠ ألف فرصة عمل، بحسب التصريحات الرسمية للحكومة^(٨).

٣- قطاع الطاقة والدعم:

تم رفع الدعم عن بنزين ٩٥ والذي كان يبلغ دعمه ٥٥ مليون جنية على الرغم من أنه كان يذهب لدعم الأغنياء على حساب الفقراء^(٩). وتم العمل على توفير أنابيب البوتاجاز بسعر موحد وهو ٨ جنيهات في المستودعات الحكومية في محاولة للتخفيف من حدة أزمة البوتاجاز. على صعيد آخر تم البدء في مشروع تفعيل الكروت الذكية للمواد البترولية إيماناً من الحكومة بأن الدولة تستطيع توفير ما لا يقل عن ٣٦ مليار جنيه سنوياً نتيجة ترشيد الدعم وضمان وصوله لمستحقيه، وهذا يعني إمكانية توجيه هذا التوفير إلى إقامة مشروعات أخرى مثل المدارس والمستشفيات، ومشروعات خدمية أخرى^(١٠).

٤- قطاع التجارة والصناعة^(١١):

- تم البدء في مشروع المربع الذهبي، وهي منطقة تقع بين محافظات قنا والبحر الأحمر وتحتوي على ٧٠٪ من ثروات مصر المعدنية، ويتم إهدار ثرواتها من خلال تصديرها بأثمان بخسة. كانت فلسفة وزارة التجارة والصناعة هي تعظيم القيمة المضافة لهذه المنطقة من خلال مشاريع صناعية مخططة، وقد قامت بتشكيل فريق عمل لتخطيط المنطقة وإعداد مشاريع سريعة للطرح للمستثمرين، وقد تم بالفعل تخطيط المنطقة وإعداد المشاريع للطرح.

- تم إعادة تشغيل أكثر من ١٠٠٠ مصنع جديد بحسب بيانات هيئة التنمية الصناعية.

- تم طرح ١٧٠٠ قطعة أرض صناعية جديدة على مساحة ٥ ملايين متر مربع في ١٠ مناطق صناعية قائمة من خلال هيئة التنمية الصناعية، لبدء مشاريع صناعية جديدة توفر ٧٠ ألف فرصة عمل وباستثمارات تزيد على ١٠ مليار جنيه.

- تم إطلاق مشروع «التدريب من أجل التشغيل» من خلال مركز التدريب الصناعي، وتم تدريب وتشغيل ٤٠ ألف شاب على مرحلتين من خلال المركز وبالتعاون مع وزارة القوى العاملة والقطاع الخاص.

- استكمال المناطق الصناعية المرتبطة بمحور قناة السويس وإعداد المخططات الخاصة بها وهي: منطقة شرق بورسعيد الصناعية، منطقة وادي التكنولوجيا شرق الإسماعيلية، ومنطقة شمال غرب خليج السويس.

- وقد تم إنشاء هذه النوعية من المطاحن في محافظات (الدقهلية - الغربية - البحيرة - الشرقية - المنوفية - الفيوم - بني سويف - أسيوط - سوهاج - قنا - المنيا - أسوان - الأقصر - الوادي الجديد)^(١٣).
- مراقبة مصانع الزيوت المنتجة للزيت التمويني وسحب عينات منها من وقت لآخر للتأكد من مطابقة الزيت للمواصفات القياسية بعد شكاوى المواطنين من رداءة المنتج والتهديد بفسخ التعاقد في حالة الاستمرار بإنتاج سلع غير جيدة.
- جدير بالذكر أن من أهم الأزمات التي واجهت وزارة التموين، هو العجز في كميات الأرز التمويني، بسبب تعنت الشركات في توريد الأرز لصالح هيئة السلع التموينية لاحتكاره ورفع أسعاره، وهو ما جعل الوزارة تتقدم بطلب إلى مجلس الوزراء لإسناد توريد الأرز للشركة القابضة للصناعات الغذائية وهو ما تم بالفعل اعتباراً من شهر مايو ١٣، ٢٠١٤^(١٤).
- سعت الوزارة لتعميم منظومة الخبز الجديدة في مختلف المحافظات، بهدف القضاء على تهريب الدقيق المدعم وتحسين جودة إنتاج الخبز إضافة إلى إعطاء أصحاب المخابز حقوقهم بعد زيادة تكلفة إنتاج جوال الدقيق إلى ٨٠ جنيهاً^(١٥).
- ٦- إنجازات أخرى في قطاعات متفرقة:
- وعد الرئيس مرسي خلال حملته الانتخابية بإعفاء الفلاحين المتعثرين من ديونهم، وهو ما دخل حيز التنفيذ عقب توليه السلطة، وتم الإعلان عن إعفاء ٤٥ ألف فلاح من المتعثرين الذين لا يزيد دينهم على عشرة آلاف جنيه مصري لبنك التنمية والائتمان الزراعي^(١٦).
- اتخذت الحكومة إجراءات فورية بتكليف الوزراء والمحافظين بتنفيذ تكاليفات الرئيس محمد مرسي في القضايا العاجلة التي تمثل أولوية بفرض عقوبات صارمة لمخالفات الخبز، والحبس والغرامة التي تصل إلى عشرة آلاف جنيه لإلقاء مخلفات البناء في غير أماكنها، وسحب تراخيص قائدي المركبات التي تستعمل في الجريمة.
- ملكت الحكومة أهالي النوبة المتضررين من تلبية خزان أسوان الأراضي المقام عليها منازلهم وكذلك تملك أراضي المتخللات بمركز نصر النوبة، وحل مشكلة تعيين حملة الماجستير والدكتوراه.
- إعداد وإصدار ما يقرب من ٢٠ قانوناً وقراراً جمهورياً أبرزها تشكيل وتنظيم اللجنة الوطنية لاسترداد الأموال المنهوبة، وتعديل قانون التموين، وتجريم الاعتداء على حرية العمل وتخريب المنشآت، وعدم ربط العقوبة بسرمان حالة

- تحقيق معدل صادرات مرتفع زاد بنسبة (٥٪ مقوماً بالدولار) عن عام ٢٠١١/٢٠١٢.
- تحقيق تحسن سنوي إيجابي في الزيادة السنوية لنسبة العجز في الميزان التجاري نتيجة استخدام سياسات ترشيد للاستيراد وتنمية للصادرات، بالتعاون مع البنك المركزي. لكن يجب هنا أن نلفت الانتباه إلى أن السبب الرئيسي لهذا التحسن في الميزان التجاري يرجع إلى تحرير سعر صرف الجنيه ما أدى إلى زيادة الصادرات المصرية بشكل ملحوظ بعد انخفاض سعرها العالمي بالدولار.
- تم فتح باب تصدير كميات محددة من محصول الأرز لتصريف المخزون المحلي المتراكم والزائد عن الاستهلاك المحلي، الأمر الذي انعكس إيجابياً على الفلاح وزاد من عوائد الصادرات^(١٧).
- توجيه هيئة التنمية الصناعية لزيادة نسبة الأراضي المخصصة للصناعات الصغيرة والصناعات متناهية الصغر إلى ١٠٪ من الأراضي المتاحة مع البدء في أنظمة المولات الصناعية التي توفر وحدات جاهزة للتملك أو الإيجار لهذه النوعية من الصناعات من خلال استراتيجية عامة لتنمية هذه النوعية من الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة، وقليلة التكلفة الاستثمارية.
- ٥- إنجازات وزارة التموين:
- من الناحية القانونية، أصدر النائب العام كتاباً دورياً لأعضاء النيابة يتناول طلب نظر جرائم قانون التموين بصفة مستعجلة. وقد جاء ذلك بناءً على كتاب السيد وزير التموين. وقد تضمن الكتاب الدوري تغليظ العقوبات في إطار سعي الحكومة لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
- قامت وزارة التموين بالموافقة على إضافة ٧٨ مشروعاً جديداً لدعم الأنشطة المختلفة بمحافظات الجمهورية وبشكل خاص محافظات الصعيد، وبما يتيح فرص عمل جديدة وخاصة بين الشباب بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتلك المحافظات وخدمة المواطنين، فقد اعتمد السيد الأستاذ الدكتور/ باسم عودة، وزير التموين والتجارة الداخلية حتى ٢٣/٣/٢٠١٣، عدد (٧٨) مشروعاً تمثلت في الآتي:
- عدد (١٠) ثلاثيات تبريد وتجميد للحوم والخضر والفاكهة بمحافظات (الشرقية - البحيرة - كفر الشيخ - أسيوط - قنا - الأقصر).
- إنشاء عدد (٦٨) مطحن مواني لخدمة المواطنين؛ حيث تعد مطاحن المواني من النوعية التي تخدم صغار المزارعين وتلبي الاحتياجات الأسرية والعائلية من الدقيق في المجتمع الريفي،

حتى أن المتحدث الرسمي باسم اللجنة الاقتصادية بحزب الحرية والعدالة، هاجم حكومة الدكتور هشام قنديل، واتهمها بالضعف وغياب الرؤية الاقتصادية لديها لتنفيذ البرنامج الرئاسي للدكتور محمد مرسي، والبرنامج الانتخابي للحزب. كما اتهم الحكومة بالعمل بقرارات متسرعة ولا تهيب الساحة سياسياً وإعلامياً قبل الإعلان عن أي قرار، وبالتالي تتراجع عنه، وهو ما يؤثر على هيبة الدولة وصورة الرئيس لدى المواطنين^(١٩).

من ناحية أخرى، على الرغم من أن هناك العديد من الأصدقاء للمشروع الإسلامي ويأتي على رأس هؤلاء الأصدقاء: قطر وتركيا هذا بالإضافة إلى أمريكا التي أبدت ترحيبها بوصول الإخوان إلى الحكم طالما التزموا بمحددات اللعبة وعلى رأسها أمن إسرائيل وسلامة الملاحة في قناة السويس وغيرها، وهو ما لم يعارضه الإخوان ولم يكن لآخرين أن يعارضوه لو وُضِعوا مكان الإخوان. وقد اعتمدت الحكومة على قرض صندوق النقد والمساعدات الأوربية والاستثمارات الأجنبية من قطر وتركيا وأمريكا بشكل كبير لتسيير أمور البلاد. ورغم وجود مؤشرات على الدعم الكبير من أصدقاء المشروع في بداية حكم الرئيس مرسي فإنه كانت هناك قرائن واضحة على ضعف هذا الدعم سواء من قطر أو من صندوق النقد بسبب الاضطرابات السياسية وهذا الضعف قد وضع الحكومة في مأزق.

عندما تولى الدكتور هشام قنديل مهام منصبه، أثارت مفاوضات صندوق النقد الدولي مع الحكومة الكثير من الجدل في الأوساط الاقتصادية والسياسية على السواء. فبينما أيده الكثير من الاقتصاديين والسياسيين لضالة الفائدة التي تبلغ ١.١٪ ونتائجها الإيجابية المتوقعة على الاقتصاد المصري، عارضه عدد آخر منهم بدافع الاستقلالية السياسية وتجارب الصندوق السيئة مع بعض الدول الأخرى.

ولكننا إذا نظرنا للقرض من منظور استراتيجي، سنجد أن هذا القرض كان سيغطي مصر شهادتين:

الشهادة الأولى: ألا وهي شهادة سياسية، أن صندوق النقد الدولي -وهو الذراع التمويلي للدول الغربية- يرحب بالتغيرات السياسية التي حدثت في مصر. ويعكس هذا أن الدول الغربية ولاسيما أمريكا -وهي الدول المتحكمة والموجهة للصندوق- في حالة قبول ودعم لنتائج الانتخابات في مصر وانتقال السلطة من المجلس العسكري إلى تيار الإسلام السياسي. وعلى الرغم من أن هذا التحليل قد يكون له بعض المعاني السلبية على المستوى السياسي، فإن آثاره الاقتصادية إيجابية؛ حيث إن دعم الدول الغربية لانتقال السلطة يدل على توقعهم لاستقرار سياسي وبالتالي استقرار اقتصادي بشكل عام.

الشهادة الثانية: وهي شهادة اقتصادية، أن صندوق النقد كجهة ممولة لديها ثقة في قدرة الاقتصاد المصري على

الطوارئ، بالإضافة إلى تشريع لحماية المجتمع من الخطرين، والحفاظ على مكتسبات ثورة ٢٥ يناير^(١٧).

- أصدرت الحكومة اللائحة التنفيذية للتنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء، وأقرت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي الحالي، شملت القوانين قانوناً يحدد الحد الأقصى للدخل وربطه بالحد الأدنى بألا يتجاوز الحد الأقصى للدخل ٥٠ ألف جنيه في المتوسط شهرياً، للعاملين المدنيين في الدولة أو المعاملين بقوانين خاصة أو شاغلي الوظائف العامة بمن فيهم رئيس مجلس الوزراء والوزراء والمحافظون، وتعديل قانون النقابات العمالية، وقانون نظام التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسية، بالإضافة إلى تعديل الضريبة على العقارات، والضريبة على المبيعات، وقرار جمهوري بمد العمل بقانون تحويل بورسعيد لمنطقة حرة لمدة عامين^(١٨).

رابعاً: إخفاقات الحكومة:

لا يخفى على أحد أن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما على الآخر؛ حيث أثرت الاضطرابات السياسية بشدة على الاقتصاد المصري والذي بدوره كان من التحديات الكبرى التي واجهت حكومة الدكتور هشام قنديل. مع بداية المعركة الانتخابية، عمل الإخوان المسلمون وحزب الحرية والعدالة على إطلاق الوعود عن النهضة الاقتصادية المرتقبة وترددت في هذه الأثناء أخبار وعود عن استثمارات بالمليارات سواء من الصكوك أو الاستثمار الأجنبي أو غيرها سواء قبل تولي الرئيس مرسي أو بعد توليه. هذه الوعود الخيالية كانت بمثابة مخدر للكثيرين من مؤيدي الرئيس مرسي والذين تصوروا أن هذه المليارات هي طوق النجاة للاقتصاد المصري المنهك.

لكن بعد وصولهم إلى الحكم بعدة أشهر، فوجئت الحكومة بسوء الوضع الاقتصادي وضعف قدرتهم على تغيير هذا الواقع القاسي. بالإضافة إلى ذلك أصبح واضحاً أن الوضع الاقتصادي سيزداد سوءاً لفترة ليست بالقصيرة نتيجة عدم الاستقرار السياسي. كما أصبح جلياً أن خطوات الإصلاح الاقتصادي المطلوبة سيتطلب تطبيقها الكثير من التكلفة السياسية والاجتماعية وهو ما لا يستطيعون تحمله سياسياً في مثل هذا الوقت.

هوجمت حكومة الدكتور هشام قنديل ليس فقط من المعارضين ولكن من حزب الحرية والعدالة نفسه؛ حيث شن عدد من أعضاء وقيادات حزب الحرية والعدالة، هجوماً على حكومة الدكتور هشام قنديل، واتهمتها بالوقوف وراء الصورة السلبية لدى المواطنين عن الدكتور محمد مرسي وقراراته، وأنها لا تعبر عن برنامجه الانتخابي، وأوضحت القيادات أن الحزب يحتاج حكومة «مبدعة» لتنفيذ البرنامج الرئاسي والحزبي.

عدم قدرة الحكومة على تخفيض نفقاتها وإعادة هيكلة الدعم بالشكل اللائق، الأمر الذي أدى بالفعل إلى زيادة عجز الموازنة والذي وصل إلى ٢٤٠ مليار جنيه في العام المالي الماضي، عام حكم الدكتور مرسي. وقد أثر ذلك حتمًا على التصنيف الائتماني لمصر والذي شهد عدة مرات من التخفيض خلال العامين الماضيين وهو ما أثر بشدة على ارتفاع تكلفة اقتراض الحكومة وضغط على عجز الموازنة.

من جهة أخرى، على الرغم من انخفاض الفجوة بين الواردات والصادرات، بسبب تحجيم الواردات وزيادة الصادرات المدفوع بانخفاض سعر الصرف في العام الماضي، فإن انخفاض هذه الفجوة ما هو إلا انخفاض مؤقت وغير دائم. وعلى صعيد آخر، أدى تحرير سعر الصرف إلى حدوث ارتفاع شديد في الأسعار في الفترة الماضية ومن المتوقع أن يستمر هذا الارتفاع في الفترة المقبلة. في ظل هذه التغيرات وعدم قدرة الحكومة على إعادة هيكلة الاقتصاد بالشكل المطلوب لم يكن أمام الحكومة إلا أن تقترض، سواءً من الداخل أو من الخارج أو من مؤسسات مالية عالمية.

كان على من يحكم البلاد من رئاسة أو وزارة، أن يعي أن السياسة تأتي قبل الاقتصاد، لأنه لن يحدث إصلاح اقتصادي بدون استقرار سياسي حقيقي، وأن التمادي في الاقتراض لتسيير المركب سيغرق الجميع في النهاية ما لم يحدث توافق واستقرار سياسي.

أما بالنسبة للتيارات السياسية المتنازعة فكان عليها أن تعلم أن الصراع السياسي الدائر كان يدمر الاقتصاد، ففي النهاية لم يكن ليجد الفائز بهذا الصراع إلا دولة هشّة غير قادرة على توفير احتياجاتها الأساسية.

على الصعيد الاقتصادي ومن الناحية الاستراتيجية، كان هناك مجموعة من الحلول السريعة التي يمكن أن تقوم بها أي حكومة لاسيما الحكومة السابقة كحل لمواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري. فالوضع الاقتصادي المتدهور الذي وصلت مصر إليه كان يتطلب إجراءات سريعة من خلال تحقيق مصالحة وطنية حقيقية بين جميع أطراف المجتمع بكل قطاعاته وتغليب الصالح العام، يتبعها طرح الحكومة لرؤية اقتصادية وسياسات واضحة للتطبيق، محددة بإجراءات واضحة وآليات للتنفيذ وإطار زمني محدد وطرح آليات التمويل.

وفيما يتعلق بمواجهة عجز الموازنة الذي بلغ ٢٤٠ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، كان من الضروري إعادة النظر في طرفي الموازنة وهما الإيرادات والمصروفات، بحيث تكون هناك رؤية متكاملة للإصلاح الضريبي ليكون دافعاً للنمو وليس مجرد زيادات ضريبية تأتي بنتائج عكسية وزيادة الركود

استغلال القرض بشكل مناسب، بل التعافي والنمو بما يضمن استرجاع القرض.

هاتان الشهادتان بعثتا برسائل قوية للأسواق المالية وعبرت عن مستقبل مصر الاقتصادي. وعلى الصعيد الآخر، فإن قرار الحصول على هذا القرض والذي تبلغ قيمته ٤.٨ مليار دولار عكس انتهاج الحكومة لخيارات استراتيجية على المستويين السياسي والاقتصادي.

إلا أن المباحثات مع صندوق النقد الدولي لم تسفر عن أي شيء، ولم تستطع الحكومة إقناع الصندوق بأن لديها خطة اقتصادية واضحة للعبور من الأزمة.

خامساً: الدروس المستفادة:

مر الاقتصاد المصري بأزمة منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وازدادت آثار هذه الأزمة بمرور الوقت في ظل عدم تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي متكامل. وللإنصاف، فإن هذه الأزمة ليست ناتجة من تبعات الثورة فقط، بل إنها تراكمات ظل يعاني منها الاقتصاد المصري لسنوات من عدم اتزان بين الصادرات والواردات، المصروفات والإيرادات، الاستثمار والاستهلاك إلى غير ذلك من اختلالات أدت إلى مشكلات اقتصادية هيكلية ومزمنة.

إذا نظرنا بعمق، سنجد أن الاضطرابات السياسية تعتبر هي لب المشكلة، فعلى الرغم من وجود مشكلات اقتصادية هيكلية قد يعمل الاقتصاديون على حلها، فإن جوهر المشكلة كان يكمن في الصراع السياسي وعدم الاستقرار الذي يعتبر العائق الرئيسي أمام أي محاولات للإصلاح. السبب الرئيسي وراء ذلك يكمن في أن الإصلاح الاقتصادي الذي تحتاجه مصر هو عملية طويلة ومعقدة وذات تكلفة مادية واجتماعية باهظة.

لذلك تعتبر برامج الإصلاح الاقتصادي شديدة الخطورة، وقد تباطأت الكثير من الحكومات في تنفيذها بل سيسعى الحكام إلى تجنبها بأي ثمن في المستقبل وفي أحوال كثيرة سيضطرون إلى القيام بعكس ما تقتضيه هذه الإصلاحات مثلما حدث في مصر مؤخراً. فعلى الرغم من احتياج مصر لسد عجز الموازنة وضغط النفقات فإن السنوات الماضية شهدت رفع للمرتبات الحكومية في كثير من الدوائر وزيادة المعاشات؛ إما استجابة للمطالب الفئوية أو محاولة لاكتساب رضا الناس. ولذلك فإن الوضع السياسي المضطرب في مصر يقلل من قدرة الحكومة على القيام ببرامج إصلاح اقتصادي حقيقي وشامل يعيد التوازن بين أركان الاقتصاد المختلفة، وهو ما يحتاجه الاقتصاد ولا يختلف عليه الاقتصاديون حتى وإن اختلفت توجهاتهم.

لهذا كان يجب على الأطراف السياسية والشعبية في العام الماضي أن يدركوا أن استمرار هذا الصراع السياسي له ثمن باهظ على الاقتصاد. فاستمرار دائرة الاضطرابات، قد أدت إلى

- 7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A
7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A
8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%
B5%D8%B1-.html
5-<http://www.dp-news.com/dpmasri/detail.aspx?id=245#ixzz2tZVFgFv>
- ٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
7- http://www.capmas.gov.eg/pdf/Toru_2012.pdf
8-<http://www.egynews.net/wps/portal/news?params=199187>
9-<http://www.alborsanews.com/2012/11/13/%D8%A7%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%B2%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%B9%D8%AC%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-25%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC/>
10-<https://www.esp.gov.eg/StaticContent/Pages/InfoAboutSmartCard.htm>
- ١١- نقلا عن وزير التجارة والصناعة الدكتور حاتم صالح.
12-<http://www.el-wasat.com/portal/News-55691121.html>
١٣- الصفحة الرسمية لوزارة التموين والتجارة الداخلية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»
<https://www.facebook.com/msitegypt>
14-<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1023330&>
15-http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1055088&#.Uwyf_PmSy1U
16-<http://www.almasryalyoum.com/news/details/271557>
17-<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1131304&eid=9500>
18-http://www.egyptianpeople.com/default_news.php?id=12783#sthash.9iZSBnmE.dpuf
19-<http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=873084&#.UwYcofmSy1U>
20-<http://www.dp-news.com/dpmasri/detail.aspx?id=245#ixzz2tZVeqrV>

الاقتصادي، إلى جانب ضرورة إعادة النظر في هيكل الإنفاق الحكومي وعلى رأسه منظومة الدعم، وإعادة النظر أيضاً في اتفاقيات تصدير الغاز.

وكان يجب على الحكومة تشكيل لجنة اقتصادية تضم خبراء أكفاء من جميع أطراف المجتمع دون النظر لاعتبارات سياسية، تكون مهمتها وضع رؤية صحيحة للتحرك، وذلك لكسب ثقة المجتمع، ووضع رؤية استثمارية مستقبلية جديدة تستغل جميع الميزات التنافسية بالمحافظات المختلفة، وطرح هذه الرؤية على المستثمرين، مع وضع حوافز مالية وغير مالية للاستثمار، والاهتمام بالشروعات الصغيرة ودعمها من خلال منحها إعفاء ضريبي لمدة ٥ سنوات خاصة التي لها ارتباط بمشروعات كبيرة^(٢٠).

الخلاصة.. أن الرئاسة والحكومة المصرية في عهد الدكتور مرسي لم تستطع أن تستوعب طبيعة اللعبة السياسية والاقتصادية ولم تسيطر على الموازنة بين الجانبين، فانتهى الأمر بغضب شعبي خارج عن السيطرة أودى بحياة النظام السابق في الحال. فعلى الرغم من أن أداء الحكومة كان لا بأس به -مع الأخذ في الاعتبار الظروف الصعبة والمشكلات المزمّنة التي تعانيها البلاد- فإن هذا لم يكن شافِعاً لها عند جموع الشعب الثائرة التي لم تعد تتحمل المزيد من الأزمات والاضطرابات السياسية والاقتصادية.

الهوامش:

- 1-<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=652955&eid=810>
- 2-http://www.eces.org.eg/Uploaded_Files/events/%7B211B1F3B-332D-4F1C-8EF4-58809BDB9115%7D_Jan25_Analysis_Final-A-Fatma%20Home.pdf
- 3- <http://www.almasryalyoum.com/News/Details/200157>
- 4-<http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2014/02/07/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D9%82%D8%B0-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D8%A>

